

Distr.: General
3 June 2015
Arabic
Original: English

الجمعية



الدورة الحادية والعشرون

كينغستون، جامايكا

١٣-٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥

تقرير مقدم من الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار بموجب الفقرة ٤ من المادة ١٦٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير إلى جمعية السلطة عملاً بالفقرة ٤ من المادة ١٦٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ ("الاتفاقية"). ويقدم التقرير معلومات تتعلق بعمل السلطة خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٢ - والسلطة هي منظمة دولية مستقلة أنشئت بموجب الاتفاقية والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٩٤ ("اتفاق عام ١٩٩٤"). والسلطة هي المنظمة التي تقوم من خلالها الدول الأطراف في الاتفاقية، وفقاً للنظام المتعلق بقاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية ("المنطقة")، وهو النظام المنصوص عليه في الجزء الحادي عشر من الاتفاقية وفي اتفاق عام ١٩٩٤، بتنظيم ومراقبة الأنشطة في المنطقة، وخاصة بهدف إدارة مواردها. وتقوم السلطة بذلك في إطار التقييد الصارم بأحكام الاتفاقية واتفاق عام ١٩٩٤، من خلال نظام قائم على العقود، يتضمن إبرام عقود محددة المدة مع الكيانات التي ترغب في استكشاف أو استغلال المعادن في قاع البحار خارج حدود الولاية الوطنية.

٣ - وتضطلع السلطة بعدد من المسؤوليات المحددة الإضافية بموجب أحكام أخرى في الاتفاقية، مثل المسؤولية عن توزيع المدفوعات أو المساهمات العينية على الدول الأطراف في



الاتفاقية والتي تتأتى من استغلال موارد الجرف القاري خارج مسافة الأميال البحرية الـ ٢٠٠، عملاً بالفقرة ٤ من المادة ٨٢ من الاتفاقية، والمسؤولية بموجب المادتين ١٤٥ و ٢٠٩ من الاتفاقية عن وضع قواعد وأنظمة وإجراءات دولية لمنع تلوث البيئة البحرية من الأنشطة المضطّعة بها في المنطقة وتقليل هذا التلوث ومكافحته، وعن اعتماد تدابير لحماية الموارد البحرية في المنطقة وحفظها، ووقاية النباتات والحيوانات في البيئة البحرية من الإصابة بأضرار.

٤ - وفي انتظار الموافقة على خطة العمل الأولى للاستغلال، يتعين على السلطة أن تركز على ١١ مجالاً من مجالات العمل الواردة في الفقرة ٥ من الفرع ١ من مرفق اتفاق عام ١٩٩٤. وفي ضوء الموارد المحدودة المتاحة للسلطة، تتوقف الأولوية النسبية التي تولى لكل مجال من مجالات العمل هذه على وتيرة تطور الاهتمام التجاري بالتعدين في قاع البحار العميقة، وقد بقي برنامج عمل السلطة منذ عام ٢٠٠٤ دون تغيير يُذكر. وينصبّ التركيز الرئيسي على المجالات التالية:

- (أ) المهام الإشرافية فيما يتصل بعقود الاستكشاف؛
- (ب) رصد الاتجاهات والتطورات المتصلة بأنشطة التعدين في قاع البحار العميقة، بما في ذلك ظروف السوق الدولية للمعادن وأسعارها واتجاهاتها وآفاقها؛
- (ج) وضع إطار تنظيمي مناسب للقيام مستقبلاً بتنمية الموارد المعدنية للمنطقة، بما في ذلك تحديد معايير لحماية البيئة البحرية وحفظها أثناء تنمية هذه الموارد؛
- (د) تعزيز وتشجيع البحوث العلمية البحرية في المنطقة عن طريق جملة أمور من بينها وضع برنامج مستمر لعقد حلقات العمل التقنية، ونشر نتائج هذه البحوث، والتعاون مع المتعاقدين والدوائر العلمية الدولية؛
- (هـ) جمع المعلومات وإنشاء وتطوير قواعد بيانات وحيدة للمعلومات العلمية والتقنية من أجل التوصل إلى فهم أفضل لبيئة المحيطات العميقة.

٥ - ومع تطوّر عمل السلطة، اتّسع أيضاً نطاق برنامج عملها؛ وبشكل محدد، تكشّفت مجالات عمل جديدة. فخلال الدورة السابعة عشرة، قرر المجلس وضع خطة للإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليبرتون في المحيط الهادئ، آخذاً في اعتباره قرار الجمعية العامة ١١١/٦٣ ومناقشات الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية المخصص لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، وآخذاً في اعتباره أن تنفيذ خطة شاملة للإدارة البيئية

على الصعيد الإقليمي هو أحد التدابير اللازمة لضمان الحماية الفعّالة للبيئة البحرية في المنطقة من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن الأنشطة التي تمارَس فيها. واعتمدت في الدورة الثامنة عشرة خطة الإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليبرتون التي وُضعت على نحو ما أوصت به اللجنة القانونية والتقنية، لتنفَّذ على مدى فترة أولية مدتها ثلاث سنوات. وتضمّنت الخطة، كوضع مؤقت، تسمية شبكة من المناطق المتمتعة بأهمية بيئية خاصة. وسيلزم وضع خطط إدارة بيئية مماثلة فيما يتصل بنوعي المعادن الآخرين اللذين اعتمدت السلطة بشأهما قواعد وأنظمة وإجراءات للتنقيب والاستكشاف (الكبريتيدات المتعددة الفلزات والقشور المنغيزية الحديدية الغنية بالكوبالت). وبالنسبة لهذين المعدنين، سيلزم أيضاً وضع تصنيفات أحيائية موحّدة لما يرتبط بهما من كائنات حيوانية ضخمة وعيانية ومتوسطة.

ثانياً - المنطقة

٦ - تعرّف الاتفاقية المنطقة بأنها قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية. وهذا يعني أن تعيين الحدود الجغرافية الدقيقة للمنطقة يتوقف على تعيين حدود الولاية الوطنية، بما في ذلك ترسيم حدود الجرف القاري خارج مسافة ٢٠٠ ميل بحري من خط الأساس للبحر الإقليمي. ولهذا السبب، يتعين على الدول الساحلية، بموجب الفقرة ٢ من المادة ٨٤ من الاتفاقية، القيام بالإعلان الواجب عن الخرائط أو قوائم الإحداثيات الجغرافية للنقاط، ويتعيّن عليها لدى تبيان خطوط الحد الخارجي للجرف القاري أن تودع نسخاً من تلك الخرائط أو القوائم لدى الأمين العام للسلطة.

٧ - وحتى الآن، لم يودع هذه الخرائط والقوائم لدى الأمين العام سوى خمس دول أعضاء في السلطة، ألا وهي: أستراليا وأيرلندا والفلبين والمكسيك ونيوي. ويغتنم الأمين العام الفرصة ليحث جميع الدول الساحلية على إيداع هذه الخرائط أو قوائم الإحداثيات، بموجب الفقرة ٢ من المادة ٨٤ من الاتفاقية، في أسرع وقت ممكن بعد تعيين خطوط الحدود الخارجية لجرفها القاري طبقاً للأحكام ذات الصلة في الاتفاقية.

٨ - ومن مسؤوليات السلطة أيضاً أن توزّع على الدول الأطراف في الاتفاقية، بموجب الفقرة ٤ من المادة ٨٢، المدفوعات أو المساهمات العينية المتأتية من استغلال موارد الجرف القاري خارج مسافة الأميال البحرية الـ ٢٠٠. وتصدر الإشارة إلى أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، قامت السلطة، بالتعاون مع المعهد الصيني للشؤون البحرية التابع للإدارة الحكومية لشؤون المحيطات في الصين، بتنظيم حلقة عمل دولية في بيجين بشأن موضوع "مواصلة النظر في تنفيذ المادة ٨٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار".

وأوصى المشاركون في حلقة العمل، في جملة أمور، بإجراء دراسة للمصطلحات الرئيسية المستخدمة في الممارسات الراهنة وممارسات الصناعة عبر مختلف الولايات الوطنية، باعتبار ذلك من الأمور المفيدة على صعيد مواصلة بحث الاحتياجات اللازمة لتنفيذ المادة ٨٢ من الاتفاقية. فمن شأن هذه الدراسة أن تساعد على تحديد المسارات التي يمكن اتباعها بحثاً عن النهج العملي، وعلى بناء وتعميق فهم المسائل المصطلحية في سياقات واقعية. وتأمل الأمانة في إنجاز هذا العمل خلال عام ٢٠١٥ من أجل إرساء أساس نظري متين للعمل المضطلع به مستقبلاً على صعيد تنفيذ الفقرة ٤ من المادة ٨٢ من الاتفاقية.

ثالثاً - عضوية السلطة

٩ - وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٥٦ من الاتفاقية، تعتبر جميع الدول الأطراف في الاتفاقية أعضاء في السلطة بشكل تلقائي. ومنذ الدورة العشرين للسلطة، أصبحت دولة واحدة، هي دولة فلسطين، طرفاً في الاتفاقية وفي اتفاق عام ١٩٩٤. وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٥، كان هناك ١٦٧ طرفاً في الاتفاقية، وبالتالي ١٦٧ عضواً في السلطة (١٦٦ دولة والاتحاد الأوروبي). وفي التاريخ نفسه، بات هناك ١٤٧ طرفاً في اتفاق عام ١٩٩٤.

١٠ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أصبح اليمن طرفاً في اتفاق عام ١٩٩٤. غير أنه ما زال هناك ٢٠ عضواً بالسلطة ممن أصبحوا أطرافاً في الاتفاقية قبل اعتماد اتفاق عام ١٩٩٤ ولم يصبحوا بعد أطرافاً في ذلك الاتفاق، وهم: أنتيغوا وبربودا، والبحرين، والبوسنة والهرسك، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ودومينيكا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، والسودان، والصومال، والعراق، وغامبيا، وغانا، وغينيا - بيساو، ومالي، ومصر.

١١ - ووفقاً لما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٤٨ وفي اتفاق عام ١٩٩٤ نفسه، ينبغي تفسير وتطبيق أحكام اتفاق عام ١٩٩٤ والجزء الحادي عشر من الاتفاقية معاً بوصفهما صكاً واحداً. وفي حالة وجود أي تعارض بين اتفاق عام ١٩٩٤ والجزء الحادي عشر من الاتفاقية، تكون الأسبقية لأحكام اتفاق عام ١٩٩٤. وعلى الرغم من أن أعضاء السلطة غير الأطراف في اتفاق عام ١٩٩٤ يشاركون بالضرورة في أعمال السلطة بموجب ترتيبات تستند إلى ذلك الاتفاق، فإن انضمامهم كأطراف في الاتفاق سيزيل تعارضاً قائماً في الوقت الحالي بالنسبة إلى تلك الدول.

١٢ - وللسبب المذكور أعلاه، أخذ الأمين العام للسلطة كل سنة منذ عام ١٩٩٨، وبناء على طلب الجمعية، يعمم رسالة على جميع الأعضاء الذين هم في ذلك الوضع، يحثهم فيها على النظر في أن يصبحوا أطرافا في اتفاق عام ١٩٩٤ في أقرب وقت ممكن. وفي الرسالة الأخيرة من هذا القبيل، التي جرى تعميمها في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥، وُجّه الانتباه إلى الفقرة ٣ من منطوق قرار الجمعية العامة ٢٤٥/٦٩، التي أهابت فيها الجمعية بجميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية وفي اتفاق عام ١٩٩٤ أن تفعل ذلك تحقيقا لهدف المشاركة العالمية. ويشجع الأمين العام جميع أعضاء السلطة الذين لم ينضموا بعد إلى أطراف اتفاق عام ١٩٩٤ على القيام بذلك في أقرب فرصة ممكنة.

رابعاً - البعثات الدائمة لدى السلطة

١٣ - في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، كان للدول الأعضاء الـ ٢٣ التالية، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، بعثات دائمة لدى السلطة: الأرجنتين، وإسبانيا، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنما، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسانت كيتس ونيفس، وشيلي، والصين، وغابون، وفرنسا، والكاميرون، وكوبا، والمكسيك، ونيجيريا، واليابان.

خامساً - لجنة العلاقات مع البلد المضيف

١٤ - يحكم العلاقة بين السلطة وحكومة البلد المضيف اتفاقاً للمقر أبرم بين السلطة وحكومة جامايكا ودخل حيز النفاذ في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٩، واتفاقاً تكميلي يتعلق بمقر السلطة وباستخدام مجمع مركز جامايكا للمؤتمرات دخل حيز النفاذ في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمانة جهودها الرامية إلى حل المشكلات القائمة منذ وقت طويل في ما يتعلق بسوء حالة وحدات التكييف الموجودة في الخدمة في مبنى المقر منذ أكثر من ٢٠ عاماً، وبتذبذب خدمة إمداد مبنى المقر بالمياه، وهو ما سبق الإبلاغ عنه في تقرير الأمين العام. وصحیح أن حكومة جامايكا قد عاجلت بعض هذه المشاكل، ولكن ما زالت هناك مشاكل تتعلق بتداعي نسيج المبنى نظراً لقدمه.

١٦ - وعملاً بالاتفاق التكميلي، تستخدم السلطة مجمع مركز جامايكا للمؤتمرات لعقد دوراتها السنوية. وتغطي تكلفة استئجار مجمع مركز المؤتمرات من الميزانية الإدارية للسلطة، في حين تتولى حكومة جامايكا مسؤولية صيانة مركز المؤتمرات والاعتناء به. وعلى مر

السنوات العديدة الماضية، تأثرت اجتماعات السلطة سلبا بسبب استمرار المشاكل المتعلقة بالنظم السمعية المستخدمة لترجمة الشفوية. وقد بذلت إدارة مركز المؤتمرات جهودا لتحسين النظام السمعي، ولكن حالات الانقطاع ظلت تتكرر باستمرار خلال اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية التي عقدت في شباط/فبراير ٢٠١٥. وترجع هذه المشاكل بدرجة كبيرة إلى تقادم البنى التحتية، وبالتالي من غير المرجح أن تجدي الحلول المؤقتة في علاجها.

١٧ - ويودّ الأمين العام الإعراب عن تقديره للجهود التي بذلتها حكومة جامايكا في السنوات العديدة الماضية للمساعدة على زيادة حجم الحضور في الدورات السنوية عن طريق إعفاء المندوبين القادمين من بلدان ليس لجامايكا فيها سفارة أو قنصلية من شرط الحصول على تأشيرة. وتشمل العملية الحصول على إذن مسبق من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية، ويجري تيسيرها عن طريق مكتب المراسم في السلطة.

سادسا - بروتوكول امتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها

١٨ - اعتمد البروتوكول المتعلق بامتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها من جمعية السلطة بتوافق الآراء في اجتماعها الرابع والخمسين، في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨ (انظر ISBA/4/A/8). ودخل البروتوكول حيّز النفاذ، وفقا للمادة ١٨ منه، بعد ٣٠ يوما من تاريخ إيداع عاشر صكوك التصديق أو الموافقة أو القبول أو الانضمام، في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣.

١٩ - ويتناول البروتوكول امتيازات السلطة وحصاناتها في ما يتعلق بالمسائل التي لا تغطيها الاتفاقية (المواد ١٧٦ إلى ١٨٣)، وهو يستند بدرجة كبيرة إلى المواد الأولى والثانية والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦. وينصّ البروتوكول على جملة أمور منها توفير الحماية الأساسية لممثلي أعضاء السلطة أثناء حضورهم اجتماعات السلطة أو سفرهم ذهابا أو إيابا لحضور تلك الاجتماعات. ويمنح البروتوكول أيضا هذه الامتيازات والحصانات للخبراء المكلفين بمهام لحساب السلطة، حسبما يقتضيه الأداء المستقل لوظائفهم أثناء فترة اضطلاعهم بمهامهم وما يقضونه من وقت في رحلات متعلقة بهذه المهام.

٢٠ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥، كان ٣٦ من أعضاء السلطة قد أصبحوا أطرافا في البروتوكول، وبيانهم كالتالي: الأرجنتين، وإسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأوروغواي، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، وبولندا، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وجامايكا، والجمهورية التشيكية، والدايمرك، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وشيلي، وعمان، وغيانا، وفرنسا،

وفنلندا، والكاميرون، وكرواتيا، وكوبا، وليتوانيا، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، وموزامبيق، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، والهند، وهولندا. وهناك ١٢ دولة وقعت على البروتوكول ولكنها لم تصدق عليه بعد، ألا وهي: إندونيسيا، وباكستان، وجزر البهاما، السنغال، والسودان، وغانا، وكوت ديفوار، وكينيا، ومالطة، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، واليونان.

٢١ - وفي محاولة لتشجيع أعضاء السلطة على أن يصبحوا أطرافا في البروتوكول، عمّم الأمين العام في أيار/مايو ٢٠١٥ مذكرة إحاطة توضح بمزيد من التفصيل أحكام البروتوكول وتصف الإجراءات الواجب اتباعها للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام. ويُحَثُّ بقوّة على قيام أعضاء السلطة الذين لم يصبحوا بعد أطرافا في البروتوكول على اتخاذ الخطوات اللازمة للانضمام إلى أطراف البروتوكول في أقرب فرصة ممكنة.

سابعاً - المسائل الإدارية

ألف - الأمانة

٢٢ - ما زال العدد الكلي للوظائف الثابتة في الأمانة يبلغ ٣٧ وظيفة (٢٠ منها في الفئة الفنية و ١٧ في فئة الخدمات العامة). وشُغل عدد من الوظائف الشاغرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على النحو التالي: موظف لشؤون الميزانية والرقابة الداخلية (ف-٤)، ومساعد مالي (خ ع-٦)، ومساعد لشؤون الميزانية (خ ع-٥)، ومساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات، (خ ع-٥) ومساعد إداري لمكتب الإدارة والتنظيم (خ ع-٥).

٢٣ - ويفيد الأمين العام ببالغ الأسف أن الأمانة فقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ عضوا ذا قيمة عظيمة وتاريخ طويل من الخدمة، هو السيد روبرت بكفورد (جامايكا)، الذي توفي في سن مبكرة بعد صراع طويل مع المرض. ويعرب الأمين العام وموظفو السلطة عن تعازيهم الحارة إلى أرملة السيد بكفورد وأسرته، ويودون تسجيل تقديرهم للخدمة المتفانية التي قدّمها السيد بكفورد إلى السلطة.

باء - المشاركة في النظام الموحد للأمم المتحدة

٢٤ - السلطة منظمة دولية مستقلة، ولكنها تطبّق على موظفيها النظام الموحد للمرتبات والبدلات وسائر شروط الخدمة المعمول بها في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وقد انضمت السلطة منذ عام ٢٠١٣ إلى النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية، وبالتالي

فإنها مشاركة بشكل كامل في نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة، بكل ما يقترن به من استحقاقات والتزامات.

٢٥ - وقد عُقدت الدورة الثمانين للجنة الخدمة المدنية الدولية في نيويورك في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان محور التركيز الرئيسي للدورة هو الاستعراض الشامل لمجموعة عناصر الأجر في نظام الأمم المتحدة الموحد ونتائج استقصاء المرتبات المحلية الذي أُجري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، في كينغستون. وأدى ذلك إلى زيادة عامة نسبتها ١,٥ في المائة في مستوى مرتبات الوظائف في فئة الخدمات العامة.

٢٦ - ويمثّل مكتب الإدارة والتنظيم السلطة في الاجتماعات الشهرية لكل من فريق إدارة العمليات وفريق إدارة الأمن التي يعقدها مكتب الأمم المتحدة القطري في جامايكا^(١). ويتمثل أحد أهداف فريق إدارة العمليات في الحد من التكاليف الإدارية بتجنّب ازدواجية العمل وتعزيز التعاون بين الوكالات من خلال تبسيط ممارسات تصريف الأعمال. وتغطي هذه المبادرة مجالات مثل إدارة الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والشؤون المالية والمشتريات والسفر والأماكن المشتركة، وقد أدت حتى الآن إلى عقد اتفاقي تعاون يشملان نظاما لشراء القرطاسية واللوازم المكتبية واتفاقا إقليميا طويل الأجل لإدارة السفر. ومن المتوقع أن يحقق فريق الأمم المتحدة القطري في جامايكا، بحلول عام ٢٠١٦، انخفاضاً في تكاليف المشتريات بنسبة ١٥ في المائة وفي الوقت الذي يستغرقه إنجاز المشتريات بنسبة ٣٠ في المائة دعماً لتحقيق نواتج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

ثامنا - المسائل المالية

ألف - الميزانية

٢٧ - اعتمدت الأمانة في دورتها العشرين الميزانية الإدارية للفترة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦ بقيمة ١٤٣ ١٤٣ ١٥ دولاراً (ISBA/20/A/3).

(١) الوكالات المشاركة هي: صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

باء - حالة الاشتراكات

٢٨ - وفقا للاتفاقية ولاتفاق عام ١٩٩٤، تغطي النفقات الإدارية للسلطة من الأنصبة المقررة على أعضائها إلى أن يتوافر للسلطة تمويل كاف من مصادر أخرى لتسديد تلك النفقات. ويستند جدول الأنصبة المقررة إلى جدول الأنصبة المستخدم للميزانية العادية للأمم المتحدة، مع تعديله على ضوء الاختلافات في العضوية. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، كانت السلطة قد تلقت من ٣٦,١ في المائة من أعضائها ما يمثل ٦١,٤ في المائة من قيمة الاشتراكات المستحقة على الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي لميزانية عام ٢٠١٥.

٢٩ - وبلغ مجموع الاشتراكات غير المسددة من الدول الأعضاء عن فترات سابقة (١٩٩٨-٢٠١٤) مبلغ ٤٦٨ ٩٠٨ دولارات. ويتم بشكل منتظم إرسال الإخطارات إلى الدول الأعضاء في السلطة لتذكيرها بالمبالغ المتأخرة. ووفقا للمادة ١٨٤ من الاتفاقية والمادة ٨٠ من النظام الداخلي للجمعية، لا يكون لعضو السلطة الذي يتأخر في سداد اشتراكاته المالية حق التصويت إذا كان المبلغ المتأخر يساوي مبلغ الاشتراك المالي المستحق عليه عن السنتين السابقتين أو يزيد عليه. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، كان على ٤٨ عضوا في السلطة مبالغ متأخرة لعامين أو أكثر، وهم: أوغندا، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، وبربادوس، وبليز، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتوغو، وجزر القمر، وجزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجيبوتي، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسري لانكا، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسيراليون، وسيشيل، والصومال، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، وكابو فيردي، والكونغو، وليبيريا، ومالي، ومدغشقر، والمغرب، وملاوي، وملديف، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال، وهندوراس.

٣٠ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، بلغ رصيد صندوق رأس المال العامل ٣٤١ ٥٥٩ دولارا، مقابل مستوى معتمد بقيمة ٥٦٠ ٠٠٠ دولار.

جيم - صندوق التبرعات الاستئماني

٣١ - أنشئ الصندوق الاستئماني للتبرعات في عام ٢٠٠٢، لتمويل مشاركة أعضاء لجنة المالية واللجنة القانونية والتقنية القادمين من البلدان النامية. واعتمدت الجمعية في عام ٢٠٠٣ أحكاما وشروطا مؤقتة لاستخدام الصندوق وعدلتها في عام ٢٠٠٤ (انظر ISBA/9/C/5 - ISBA/9/A/5، الفقرة ٦ والمرفق، و ISBA/9/A/9، الفقرة ١٤).

ويتكوّن الصندوق من التبرعات الواردة من أعضاء السلطة وغيرهم. ويبلغ مجموع المساهمات الواردة للصندوق ٥٨٤ ٥٨٤ دولارا. وكانت اليابان آخر من قدّم مساهمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بمبلغ ٦٦٠ ٢١ دولارا. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، بلغ رصيد صندوق التبرعات الاستثماري ١٨٧ ٢٢٥ دولارا.

دال - صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة

٣٢ - أنشأت الجمعية صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة في عام ٢٠٠٦ (انظر ISBA/12/A/11). واعتمدت القواعد والإجراءات المفصلة لإدارة الصندوق واستخدامه في عام ٢٠٠٧ (انظر ISBA/13/A/6، المرفق). ويهدف الصندوق إلى تعزيز وتشجيع إجراء البحوث العلمية البحرية في المنطقة لمنفعة البشرية جمعاء، ولا سيما عن طريق دعم مشاركة العلماء والخبراء التقنيين المؤهلين من البلدان النامية في برامج البحوث العلمية البحرية، وذلك عبر سبل منها التدريب والمساعدة التقنية وبرامج التعاون العلمي. وتتولى أمانة السلطة إدارة الصندوق. ويجوز لأعضاء السلطة والدول الأخرى والمنظمات الدولية المعنية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والتقنية والمنظمات الخيرية والأشخاص العاديين التبرّع للصندوق.

٣٣ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥، بلغ رأس مال الصندوق ٣ ٤٥٥ ٥٣٨ دولارا. وفي التاريخ نفسه، كان قد أنفق ما مجموعه ٤٨٠ ٠٨١ دولارا من عائدات الفائدة على رأس المال، وذلك في صورة منح للمشاريع. ومنذ الدورة الأخيرة، وردت مساهمة من المكسيك بقيمة ٧ ٥٠٠ دولار وأخرى من تونغا بقيمة ١ ٠٠٠ دولار. وترد معلومات عن الأنشطة الفنية للصندوق في الفقرات ٨٥ إلى ٩١ من هذا التقرير. وقد أعدّ تقرير تفصيلي عن القنوات البديلة لاستثمار رأس مال الصندوق لتتظر فيه لجنة المالية خلال الدورة الحادية والعشرين.

تاسعا - مكتبة ساتيا ن. ناناندان

٣٤ - سُمّيت مكتبة ساتيا ن. ناناندان باسم أول أمين عام للسلطة، وهي مورد المعلومات الرئيسي للأمانة والدول الأعضاء والبعثات الدائمة وغير ذلك من الباحثين الذين يسعون إلى معلومات متخصصة عن قانون البحار وشؤون المحيطات والتعدين في قاع البحار العميقة وموارد قاع البحار. ويتمثل الهدف الرئيسي من المكتبة في تلبية الاحتياجات المرجعية والبحثية لعملائها وتوفير الدعم الأساسي لعمل موظفي الأمانة. وتتولى المكتبة أيضا مسؤولية حفظ الوثائق الرسمية الصادرة عن السلطة وتوزيعها، وتساعد في تنفيذ برنامج المنشورات.

ولدى المكتبة علاقات هامة تربطها بالكيانات المحلية والدولية. والمكتبة عضو نشط في الرابطة الدولية للمكتبات ومراكز المعلومات المعنية بالعلوم المائية والبحرية، وهي أيضا عضو نشط في رابطة المكتبات والمعلومات في جامايكا.

٣٥ - وتتألف مرافق المكتبة المتاحة للزوار، بمن فيهم المندوبون، من قاعة للقراءة حيث يمكنهم الرجوع إلى مختلف عناصر محتوى المكتبة، ومحطات طرفية حاسوبية لأغراض استعمال البريد الإلكتروني وشبكة الإنترنت والاطّلاع على قاعدة بيانات المكتبة. وتشمل خدمات المكتبة توفير المعلومات وتقديم الدعم والموارد للحصول على المراجع وإجراء البحوث، فضلا عن توزيع وثائق السلطة ومنشوراتها الرسمية. وما زلنا ملتزمين بتطوير ما تتيحه المجموعة الموجودة بالمكتبة من قدرة بحثية متخصصة، وذلك من خلال برنامج اقتناء يهدف إلى استكمال وتعزيز المجموعة الشاملة الموجودة بالمكتبة من المواد المرجعية.

٣٦ - وتواصل المكتبة تخطيط وتنفيذ المشاريع بهدف التحسين المستمر للخدمات والموارد المادية، وتعزيز تقديم المعلومات، وتنسيق الأنشطة وتقاسم الموارد. وجرت الموافقة على تخصيص أموال من أجل اقتناء أثاث جديد خلال الفترة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤، فضلا عن تأمين التمويل الجزئي لنشر نظام متكامل لإدارة المكتبة. وفي عام ٢٠١٤، تم تحديث الأماكن المتاحة للعام في المكتبة وجُهّزت بحيز جديد للاستقبال وحُسّنت المناطق المخصصة للقراءة. وأخذت هذه التغييرات في الحسبان الاستخدامات المتعددة للمكتبة، فضلا عن التغييرات المستقبلية المتوقعة في خدمة توفير المعلومات. ويُشار إلى أن آخر عملية تجديد كبيرة للمكتبة جرت في عام ١٩٩٩.

٣٧ - وهناك منذ عام ٢٠١٢ علاقة تعاون ناجحة بين الأمانة وقلم المحكمة الدولية لقانون البحار في مجال توفير خدمات المكتبات والمعلومات بدأت بزيارة من أمين مكتبة المحكمة في ذلك العام. وقد أدّى هذا التعاون إلى إقامة شراكة بين السلطة والمحكمة لاقتناء الموارد الإلكترونية من خلال اتحاد منظومة الأمم المتحدة لجمع المعلومات الإلكترونية. ويمثل هذا الاتحاد مبادرة للمكتبات على نطاق المنظومة تولّد للوكالات المشاركة وفورات كبيرة في الحصول على الدوريات والمنشورات الإلكترونية.

٣٨ - وفي عام ٢٠١٤، قام أمين مكتبة السلطة بزيارة مكتبة المحكمة لتعزيز الجهود التعاونية واستعراض تنفيذ المحكمة لنظامها المتكامل لإدارة المكتبة. وكان لهذه الزيارة فائدة كبيرة، إذ أتاحت الاطلاع على التحديات التي واجهتها المحكمة في شراء النظام وتنفيذه، وهو الأمر الذي أدى إلى اتخاذ قرار بإجراء تقييم شامل وتحليل للخدمات والنظم

والاحتياجات المستقبلية لمكتبة ساتيا ن. ناندان قبل شراء أي نظام متكامل لإدارة المكتبة، من أجل ضمان تنفيذ أكثر الحلول جدوى وفعالية من حيث التكلفة.

٣٩ - وتواصل مكتبة ساتيا ن. ناندان تنفيذ برنامجها للاقتناء المنتظم بهدف تطوير مجموعتها. وقد زادت حيازاتها أيضا من خلال منح سخية من المنظمات والأفراد، بما في ذلك المنح المقدّمة من شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية في الأمم المتحدة؛ والمحكمة الدولية لقانون البحار؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ ولجنة اليونسكو الحكومية الدولية لعلوم المحيطات؛ والبنك الدولي؛ والإدارة الحكومية لشؤون المحيطات في جمهورية الصين الشعبية؛ ومعهد طوكيو للتكنولوجيا؛ ومركز قانون وسياسات المحيطات في جامعة فيرجينيا؛ ومعهد قانون البحار في جامعة كاليفورنيا، في بيركلي؛ ومؤسسة وودز هول الأوقيانوغرافية؛ والمجلس الاستشاري الألماني المعني بالتغير العالمي؛ ومعهد الولايات المتحدة للسلام؛ ووزارة الطاقة والتعدين (جامايكا). ووردت أيضا تبرعات فردية من فيلومين فيرلان من كلية علوم وتكنولوجيا المحيطات والأرض في جامعة هاواي في مانوا ومعهد الهندسة والعلوم والتكنولوجيا البحرية في لندن؛ وبيتر نغ كي لين، مدير معهد العلوم البحرية المدارية في جامعة سنغافورة الوطنية؛ وبرو تايلور ولوسي ستراود من جامعة أوكلاند، نيوزيلندا. ورحبت المكتبة أيضا بتلقّي تبرّع كبير في صورة ١٠٠ كتاب بالصينية والإنكليزية عن علم المحيطات والتعدين في قاع البحار ومواضيع متّصلة، قدّمتها الإدارة الحكومية لشؤون المحيطات في جمهورية الصين الشعبية. وستعزّز هذه المساهمة السخية إلى حد كبير القدرة البحثية للمكتبة، ولا سيما باللغة الصينية. ولا يزال الموظفون يتبرّعون بالمنشورات الصادرة عن الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي يشاركون فيها. ويود الأمين العام الإعراب عن امتنانه لكل من قدم دعما للمكتبة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

٤٠ - وقد جدّد الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء السلطة الاهتمام بأنشطة السلطة على صعيد جامايكا وعلى الصعيد الدولي. وقدّمت المكتبة المساعدة في مجال البحوث إلى العديد من المؤسسات، بما في ذلك جامعة كاليفورنيا في سانتا باربارا؛ وجامعة نيو ساوث ويلز؛ والمفوضية العليا لجمهورية الكاميرون في لندن؛ وجريدة بيبلز ديلي (People's Daily)، الصين؛ والرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات؛ ومجلة الإيكونومست؛ ومجلة هاربر؛ وجامعة ساو باولو في البرازيل؛ وكلية القانون الكويتية العالمية؛ وكلية القانون وقسم اللغات واللسانيات والفلسفة بجامعة جزر الهند

الغربية في مونا، جامايكا؛ وكلية نورمان مانلي للقانون في مونا، جامايكا؛ والمعهد البحري لمنطقة البحر الكاريبي؛ وعدد من الهيئات الحكومية الجامايكية، ومن بينها مكتب المدعي العام، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية، وشعبة المناجم والجيولوجيا في وزارة العلوم والتكنولوجيا والطاقة والتعدين، والوكالة الوطنية للبيئة والتخطيط، وهيئة الإعلام الجامايكية. وكذلك تلقت المكتبة طلبات من باحثين أفراد ومن السفارات والبعثات الدائمة الموجودة في جامايكا وحول العالم، ومن المؤسسات الأكاديمية والبحثية في بلدان أخرى. وشمل الاهتمام البحثي أنشطة السلطة، فضلاً عن المجالات التي تغطيها الاتفاقية، بما في ذلك المبدأ الوقائي؛ والإطار التنظيمي للتعدين في قاع البحار؛ واستخراج المعادن في القارة القطبية الجنوبية؛ والعناصر الأرضية النادرة؛ وحالة عقود الاستكشاف ومناطق الاستكشاف ومعلومات عن هذه العقود والمناطق؛ ومبدأ التراث المشترك للإنسانية؛ ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار؛ والمطالبات المتعلقة بالجرف القاري والمناطق الاقتصادية الخالصة؛ والتطورات الراهنة على صعيد الموارد المعدنية البحرية والبحوث والاستكشاف؛ والاتفاقات والضوابط التنظيمية في مجال التعدين؛ والإدارة البيئية وحماية قاع البحار. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال ثمة اهتمام واسع بالمعلومات عن صندوق الهبات والفرص المتاحة من خلال الصندوق في مجالي الزمالات والتدريب. وقد ورد العديد من هذه الطلبات إلكترونياً، وهي تبين الاهتمام الدولي المتزايد بأعمال السلطة.

عاشراً - الموقع الشبكي والإعلام

٤١ - أطلقت السلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موقعها الشبكي بتصميم جديد. وقد أعادت تصميم الموقع بالكامل لتحقيق أداء أفضل في عرض ونشر مختلف جوانب عمل السلطة، وذلك بأسلوب متنسق يكفل توفير أداة اتصال فعالة. ويعتمد الموقع الجديد على نظام دروبال، وهو نظام مفتوح المصدر لإدارة المحتوى يتوافق مع برامج تصفح متعددة ومع الأجهزة المحمولة. كما يجري تعهد شبكة خارجية منفصلة ومأمونة مخصصة لأعضاء اللجنة القانونية والتقنية من أجل إطلاعهم على جميع المعلومات التي يحتاجونها للاضطلاع بمهامهم كأعضاء في اللجنة.

٤٢ - وفي عام ٢٠١٤، أُطلق تطبيق للأجهزة المحمولة (ISBAHQ App). ويقدم هذا التطبيق نسخة مصغرة للمحتوى الرئيسي للموقع الشبكي لفائدة مستخدمي الأجهزة المحمولة التي تعمل على نظامي التشغيل Android و iOS. وعلى غرار الموقع الشبكي، يجري تحديث وصيانة تطبيق الأجهزة المحمولة باستمرار لكفالة احتوائه على آخر المعلومات عن السلطة.

٤٣ - وتمشيا مع سياسة الانتقال إلى النشر الإلكتروني، تتيح السلطة جميع منشوراتها مجاناً على الإنترنت في شكل رقمي. ويمكن أيضاً تنزيل العديد من المنشورات بواسطة تطبيق الأجهزة المحمولة. وتواصل السلطة الاستفادة بنجاح كبير من خدمة الطباعة حسب الطلب من خلال صفحتها التجارية على موقع Amazon.com^(٢)، وهو ما أسفر عن انخفاض كبير في مخزونات المطبوعات وتكاليف النشر. ويشمل الموقع الشبكي للسلطة قائمة كاملة بالمنشورات الحالية والمقبلة.

حادي عشر - الزيارات إلى مقر السلطة

٤٤ - في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قام وفد صيني يرأسه أمين عام الرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات، بزيارة رسمية إلى مقر السلطة. وقد تألف الوفد من مسؤولين تابعين للمجلس الوطني لنواب الشعب في الصين والمعهد الصيني للشؤون البحرية. وناقش الوفد التشريعات الوطنية المتصلة بالتعدين في قاع البحار العميقة في المنطقة.

٤٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قام وفد من شيلي، برئاسة سفير شيلي إلى جامايكا وممثليها الدائم لدى السلطة الدولية لقاع البحار، بزيارة إلى السلطة مدتها يومان. ورافق السفير الأمين التنفيذي للجنة الأوقيانوغرافية الوطنية لشيلي.

٤٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، وفي إطار برنامج تدريبي، قام فريق من سبعة مسؤولين شباب من وزارة خارجية المملكة العربية السعودية والديوان الملكي السعودي بزيارة ميدانية إلى مقر السلطة. وكانت هذه ثالث زيارة من هذا النوع يقوم بها وفد من المملكة العربية السعودية إلى السلطة. فقد جرت الزيارتان السابقتان في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤. وحضر الوفد جلسة إحاطة قُدِّم خلالها مسؤولون من الأمانة عروضاً عن مهام السلطة والأعمال التي تضطلع بها حالياً، حيث غُطِّيت جملة مواضيع منها هيكل السلطة ومهامها، والموارد المعدنية في المنطقة، وحماية البيئة البحرية، فضلاً عن البرامج التدريبية التي تنظمها السلطة.

(٢) متاح عن طريق العنوان الشبكي: <http://www.amazon.com/International-Seabed-Authority/e/B00GM20AZU>

ثاني عشر - العلاقات مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة

٤٧ - تُحتم العلاقات المتبادلة بين الأنشطة المرتبطة بالمحيطات وجود تعاون وتنسيق بين المنظمات الدولية المكلفة بالولايات التي تتصل بالأنشطة المرتبطة بالمحيطات. وهذا ما تؤكدُه الاتفاقية نفسها، وهو أمر بالغ الأهمية من أجل اتباع نهج متسق يؤدي إلى توفير حماية شاملة للبيئة البحرية كجزء من التنمية المستدامة للأنشطة المرتبطة بالمحيطات. وتحقيقاً لهذه الغاية، شاركت الأمانة في عدد من المبادرات الرامية إلى تيسير تبادل المعلومات والحوار بين مستخدمي المنطقة الدولية لقع البحار.

ألف - الأمم المتحدة

٤٨ - لا يزال لدى السلطة علاقة عمل وطيدة ومثمرة مع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. وقد شارك مسؤول من الشعبة في حلقة دراسية للتوعية نظمها السلطة في آذار/مارس ٢٠١٥ في جنوب أفريقيا. وقدم أمين عام السلطة معلومات عن أنشطة السلطة إلى الاجتماع الخامس والعشرين للدول الأطراف في الاتفاقية في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وسبق ذلك إحاطة خاصة قدمها الأمين العام في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥ لممثلي الدول الأعضاء الموجودين في نيويورك بشأن برنامج عمل الدورة الحادية والعشرين للسلطة. وقدم المستشار القانوني للسلطة في حزيران/يونيه ٢٠١٥ إحاطة إلى المتدربين الداخليين المشاركين في برنامج الزمالات المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيون اليابانية لتنمية الموارد البشرية والنهوض بالنظام القانوني في محيطات العالم، الذي استضافته شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.

باء - شبكة الأمم المتحدة للمحيطات

٤٩ - شبكة الأمم المتحدة للمحيطات آلية مشتركة بين الوكالات تسعى إلى تعزيز التنسيق والاتساق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المختصة وتعزيز فعاليتها، في حدود الموارد القائمة، وطبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ولاختصاصات كل مؤسسة من مؤسساتها المشاركة والولايات والأولويات التي أقرتها مجالسها الإدارية. وبموجب اختصاصاتها المنقحة المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٧٠/٦٨، يناط بالشبكة العمل على تقوية وتعزيز التنسيق والاتساق بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بالمحيطات والمناطق الساحلية؛ والتبادل المنتظم للمعلومات عن الأنشطة الجارية والأنشطة المقررة للمؤسسات المشاركة في إطار ولايات الأمم المتحدة والولايات الأخرى ذات الصلة بالموضوع من أجل تحديد مجالات التعاون والتآزر الممكنة؛ والقيام، حسب الاقتضاء، بتيسير إسهامات مؤسساتها المشاركة في التقارير السنوية للأمين العام عن المحيطات وقانون البحار

وعن مصائد الأسماك المستدامة؛ وتيسير تبادل المعلومات بين الوكالات، بما يشمل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والأدوات والمنهجيات والدروس المستفادة في المسائل المتصلة بالمحيطات.

٥٠ - وأمانة السلطة عضو في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وهي تشارك في اجتماعات الشبكة حسب الاقتضاء ووفقاً لولايتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت السلطة في عدد من اجتماعات التداول من بعد، وكانت ممثلة في الاجتماع الرابع عشر للشبكة الذي استضافته المنظمة البحرية الدولية في لندن، في ١٩ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥.

جيم - اللجنة الدولية لحماية الكابلات

٥١ - في ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١٥، عقدت اللجنة والسلطة حلقة عمل تقنية افتتاحية بشأن موضوع "الكابلات البحرية والتعدين في قاع البحار العميقة، تعزيز المصالح المشتركة وإيلاء الاعتبار الواجب" للالتزامات الواردة في الاتفاقية". وفي ضوء تزايد خطر التداخل في المنطقة بين الكابلات البحرية الممدودة وأنشطة الاستكشاف المضطلع بها في إطار عقود تمنح حقوقاً حصرياً للمتعاقدين، ناقش المشاركون السبل العملية لتيسير ممارسة هذه الأنشطة مع إيلاء كلا الجانبين الاعتبار الواجب للآخر. وقد نُشر تقرير حلقة العمل تلك في شكل دراسة تقنية، إلى جانب ورقة إحاطة تُبين النقاط البارزة التي أثّرت والاستنتاجات التي خلص إليها خلال حلقة العمل.

دال - لجنة بحر سارغاسو

٥٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمانة تعاونها مع لجنة بحر سارغاسو، التي خلفت تحالف بحر سارغاسو، وهي مبادرة تقودها حكومة برمودا للتوعية بالأهمية الإيكولوجية لهذا البحر. فمعظم مساحة قاع بحر سارغاسو تقع في المنطقة الدولية لقاع البحار. وقد دعت حكومة برمودا أمانة السلطة للمشاركة بصفة مراقب في التوقيع الرسمي لإعلان هاميلتون بشأن التعاون من أجل المحافظة على بحر سارغاسو في ١١ آذار/مارس ٢٠١٤. وإعلان هاميلتون هو ترتيب غير ملزم، وقّعت عليه حتى الآن كل من الحكومة الإقليمية لجزر الآزور وحكومات برمودا وموناكو والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

٥٣ - وعملاً بإعلان هاميلتون، أنشأت حكومة برمودا لجنة بحر سارغاسو وفقاً لقوانين برمودا في آب/أغسطس ٢٠١٤. وليس للجنة أي سلطة إدارية، ولديها أمانة عامة تقدم لها الدعم. ويتمثل دورها في الاعتناء ببحر سارغاسو والاستعراض المتواصل لسلامته وإنتاجيته

وقدرته على الصمود. وقدمت لجنة بحر سارغاسو مؤخراً طلباً للحصول على مركز المراقب في اجتماعات السلطة، وقد أُدرج هذا الطلب في جدول أعمال الدورة الحادية والعشرين للجمعية.

هاء - لجنة أوسبار لحماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي

٥٤ - واصلت أمانة السلطة وأمانة لجنة أوسبار علاقة التعاون القائمة بينهما منذ أمد طويل، والتي تجلت في السابق بإبرام مذكرة تفاهم وبمشاركة لجنة أوسبار في صياغة خطة الإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليبرتون. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه في عام ٢٠١٤، طلب المجلس إلى أمانة السلطة متابعة الحوار مع أمانة لجنة أوسبار، بهدف رفع تقرير إلى المجلس في عام ٢٠١٥ عن المسائل المتصلة بمقترح الترتيب الجماعي بين المنظمات الدولية المختصة بشأن التعاون والتنسيق فيما يتعلق بمناطق مختارة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في شمال شرق المحيط الأطلسي ("الترتيب الجماعي").

٥٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، تلقت الأمانة دعوة من لجنة أوسبار ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي للمشاركة في أول اجتماع يُعقد في إطار الترتيب الجماعي، وقد تقرّر عقده في لندن. ورغم أن الأمانة لم تتمكن من المشاركة فعلياً، فقد تمكنت من حضور جزء من الاجتماع من بُعد عن طريق برنامج "سكايب". وقد أُشير إلى أن الهدف من الترتيب الجماعي هو توفير إطار للحوار وتبادل المعلومات عن تدابير الحفظ والإدارة الرامية إلى حماية التنوع البيولوجي في شمال شرق المحيط الأطلسي التي أقرتها كل مؤسسة من المؤسسات التي انضمت إلى الترتيب الجماعي في نطاق اختصاصها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تلتزم الأطراف، في إطار الترتيب الجماعي وضمن نطاق اختصاص كل منها، بالتعاون على تنمية وإدارة مناطق مختارة. وخلال الاجتماع، قُدمت معلومات بشأن مواقع مناطق حظر الصيد وحدودها والأهداف المتوخاة منها، وبشأن المناطق البحرية المحمية المنشأة في منطقة صدع شارلي - غيبس. وتُعتبر هذه التجارب المتعلقة بالإدارة المكانية ذات أهمية على ضوء تسمية عملية وضع خطة للإدارة البيئية في مرتفع وسط المحيط الأطلسي كواحدة من أولويات السلطة. وحتى الآن، انضمت لجنة أوسبار ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي إلى الترتيب الجماعي. وقد أُدرج أيضاً مقترح للانضمام إلى الترتيب الجماعي في جدول أعمال المنظمة البحرية الدولية. وسينظر مجلس السلطة في عام ٢٠١٥ في تقرير كامل عن نتائج أول اجتماع يُعقد في إطار الترتيب الجماعي (ISBA/21/C/9).

واو - المنظمة البحرية الدولية

٥٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت أمانة السلطة وأمانة المنظمة البحرية الدولية مشاورات بشأن إمكانية إبرام اتفاق تعاون. فمع شروع السلطة في صياغة الإطار التنظيمي لاستغلال المعادن في أعماق البحار في المنطقة، سوف تحتاج إلى الخبرة التقنية والمشورة والمساعدة من منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة، مثل المنظمة البحرية الدولية. وجررت أولى المشاورات بين المنظمة والسلطة على هامش الاجتماع الاستشاري السادس والثلاثين للأطراف المتعاقدة في اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى لعام ١٩٧٢ (اتفاقية لندن) والاجتماع التاسع للأطراف المتعاقدة في بروتوكول عام ١٩٩٦ الملحق باتفاقية لندن لعام ١٩٧٢، بمقر المنظمة في لندن في عام ٢٠١٤. ثم عُقد الاجتماع الثاني في لندن على هامش الاجتماع الرابع عشر لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، الذي عُقد في آذار/مارس ٢٠١٥. ونتيجة لهذه المشاورات، اتفقت المنظمتان على نص مشروع مذكرة تعاون ليعرضه كل منهما على الجهة المختصة بإصدار الإذن له في هذا الصدد للنظر في مشروع المذكرة واعتماده (انظر ISBA/21/C/10). وفي حالة المنظمة البحرية الدولية، سيُقدم مشروع اتفاق التعاون إلى مجلس المنظمة في دورته ١١٤ المزمع عقدها في لندن في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠١٥. أما بالنسبة للسلطة، فسينظر مجلسها في المسألة خلال دورته الحادية والعشرين.

ثالث عشر - الدورة السابقة للسلطة

٥٧ - عُقدت الدورة العشرون للسلطة في كينغستون في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤. وانتخب أنطونيو فرانسيسكو دا كوستا إي سيلفا نيتو (البرازيل) رئيساً للجمعية لتلك الدورة، بينما انتخب تومو مونتي (الكامبيون) رئيساً للمجلس. ونظرت الجمعية في التقرير السنوي للأمين العام، وأقرت، بناء على توصية المجلس، ميزانية السلطة للفترة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦ وجدول الأنصبة المقررة لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وانتخبت ١٧ عضواً في المجلس للعمل لمدة أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ووافقت الجمعية أيضاً على تنقيح للبند ٢١ من نظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة ونظام التنقيب عن العقييدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة.

٥٨ - وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٤، عقدت الجمعية مناسبة خاصة مدتها يوم واحد للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء السلطة الدولية لقاع البحار. وافتتحت الدورة

الاستثنائية بخطاب ألقاه رئيس وزراء جامايكا. وكذلك تلا الأمين العام المساعد للشؤون القانونية رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة. وأدلى ببيانات تومي كوه، سفير متجول من وزارة الخارجية في سنغافورة ورئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار؛ وساتيا ن. ناندان، الأمين العام الأول للسلطة. وأدلى ببيانات أيضا خوسي لويس خيسوس، عضو المحكمة الدولية لقانون البحار والرئيس السابق للجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار؛ وهاشم جلال، الرئيس الأول لجمعية السلطة؛ وفلاديمير غوليتسين، رئيس دائرة منازعات قاع البحار بالمحكمة الدولية لقانون البحار (نيابة عن رئيس المحكمة)؛ ومومبا كابومبا، سفير زامبيا لدى جمهورية كوريا؛ وبايدي ديين، الرئيس السابق لمجلس السلطة الدولية لقاع البحار وعضو سابق في اللجنة القانونية والتقنية. وأدلى ببيانات أيضا رؤساء المجموعات الإقليمية، وممثلو عدة دول أعضاء وعدد من المراقبين.

٥٩ - وأقرّ المجلس، بناء على توصية من اللجنة القانونية والتقنية، سبعة طلبات جديدة للحصول على الموافقة على خطط عمل للاستكشاف متصلة بثلاث فئات رئيسية للموارد المعدنية في قاع البحار بالمنطقة. ونظر المجلس أيضا في التقرير الموجز لرئيس اللجنة القانونية والتقنية، وتقرير لجنة المالية، وتقرير الأمين العام عن حالة التشريعات الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار العميقة والمسائل ذات الصلة.

رابع عشر - حالة الاستكشاف والاستغلال في المنطقة

٦٠ - في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥، كانت السلطة قد اعتمدت ما مجموعه ٢٦ خطة عمل متعلقة بالاستكشاف، وكانت قد أبرمت عقودا مدتها ١٥ سنة لاستكشاف الموارد المعدنية البحرية في المنطقة مع ٢٢ جهة متعاقدة. ويتصل ١٤ من هذه العقود باستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات، فيما يتصل خمسة منها باستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات، ويتصل ثلاثة عقود باستكشاف القشور الغنية بالكوبالت.

٦١ - ومنذ الدورة العشرين، تم توقيع خمسة عقود استكشاف جديدة. حيث تم توقيع عقد لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات مع المعهد الفرنسي لأبحاث استغلال البحار، في مدينة أيسي - لي - مولينو بفرنسا في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وتم توقيع عقد للتنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات مع شركة ماراوا المحدودة للبحوث والاستكشاف (Marawa Research and Exploration Ltd.)، بتزكية من جمهورية كيريباس، في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، في نيويورك. وتم توقيع عقد للتنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات مع الشركة السنغافورية المحدودة لاستكشاف معادن المحيطات (Ocean Mineral Singapore Pte Ltd.)،

بتزكية من سنغافورة، في كينغستون في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وفي سنغافورة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وسيقام حفل رسمي بمناسبة التوقيع في سنغافورة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وتم توقيع عقد للتنقيب عن قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت مع وزارة الموارد الطبيعية والبيئة بالاتحاد الروسي، في نيويورك في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥. وتم توقيع عقد للتنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات مع المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا، في ٦ أيار/مايو ٢٠١٥، في برلين.

٦٢ - وهناك أربع خطط عمل للاستكشاف وافق عليها المجلس خلال الدورة العشرين ولم يتم بعد تحويلها إلى عقود. والجهات المتعاقدة التي لم توقع بعد عقودها هي شركة المملكة المتحدة المحدودة لموارد قاع البحار، وحكومة الهند، وشركة جزر كوك للاستثمار، والشركة البرازيلية للتنقيب عن الموارد المعدنية. ويتوقع أن تُستكمل العقود وتوقع خلال عام ٢٠١٥. وورد طلب جديد للموافقة على خطة عمل لاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات في قطاع محجوز بتاريخ ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ من شركة مينمتالز الصينية (China Minmetals Corporation)، بتزكية من الصين. ونظرت اللجنة القانونية والتقنية في الطلب خلال اجتماعها المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٥. وسينظر المجلس في توصيات اللجنة فيما يتعلق بالطلب خلال الدورة الحادية والعشرين.

٦٣ - ومن المقرر أن تنتهي مدد سبعة من عقود الاستكشاف ذات الآجال الممتدة لـ ١٥ سنة خلال الفترة ما بين آذار/مارس ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧، وتخص هذه العقود كلاً من: مؤسسة إنتر أوشن ميتال المشتركة (Interoceanmetal Joint Organization)، ومؤسسة الإنتاج الجنوبية للعمليات الجيولوجية البحرية (يوجمورغيلوغيا)، وحكومة جمهورية كوريا، والرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات، والشركة المحدودة لتنمية موارد أعماق المحيطات، والمعهد الفرنسي لأبحاث استغلال البحار، وحكومة الهند. وخلال الدورة العشرين، لاحظ المجلس أنه، وفقاً للمادة ٣-٢ من الشروط القياسية لعقود الاستكشاف، يجب تقديم طلبات تمديد خطط العمل الخاصة بأعمال الاستكشاف في موعد سابق لموعد انتهاء خطة العمل بستة أشهر على الأقل. فيُنظر بالتالي ورود أول طلبات التمديد هذه ابتداءً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بحيث يُنظر فيها خلال الدورة الثانية والعشرين للسلطة في عام ٢٠١٦. وبناءً عليه، طلب مجلس السلطة في مقرره **ISBA/20/C/31** أن تقوم اللجنة القانونية والتقنية، على سبيل الاستعجال والأولوية المطلقة في عام ٢٠١٥، بوضع مشروع للإجراءات والمعايير المتعلقة بتقديم طلبات تمديد عقود الاستكشاف، على أن تقدمه إلى المجلس في دورته لعام ٢٠١٥.

٦٤ - واستجابة لطلب المجلس، قامت اللجنة، في اجتماعها المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٥، باعتماد مشروع للإجراءات والمعايير المتعلقة بتمديد خطط العمل الموافق عليها للاستكشاف ورفعها إلى المجلس (ISBA/21/C/3). وسيتناول المجلس هذه المسألة خلال الدورة الحادية والعشرين.

٦٥ - وتنصّ البنود القياسية لعقود الاستكشاف على إلزام المتعاقدين بتأدية واجبات متصلة بمسائل معينة مرتبطة بمناطق الاستكشاف وإلزامهم بالإبلاغ عن هذه الواجبات. ويتصل أول هذه الواجبات ببيانات خط الأساس البيئي، ويتصل ثانيها بالموارد الموجودة في منطقة الاستكشاف وتصنيفاتها كاحتياطات مثبتة أو محتملة أو ممكنة، وبظروف التعدين المتوقعة. فأما بالنسبة إلى بيانات خط الأساس البيئية، ولا سيما البيانات المتعلقة بالحياة الحيوانية الموجودة في المناطق التي تمارس فيها الأنشطة، تنصّ البنود القياسية على إلزام المتعاقدين بجمع بيانات خط الأساس البيئية مع سير أنشطة الاستكشاف قُدماً، وبوضع خطوط أساس بيئية لتقييم التأثيرات المحتملة لأنشطتهم على البيئة البحرية. وفي حين قام المتعاقدون بجمع عدد كبير من العينات، فقد اتضح على إثر اجتماع عُقد معهم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ أن التصنيفات الأحيائية المستخدمة للكائنات الحيوانية غير موحّدة، مما يعني أن البيانات الموجودة في قاعدة بيانات السلطة غير قابلة للمقارنة أو الدمج. وعقب اجتماع عُقد مع ممثلي المتعاقدين، طُلب إلى الأمين العام تيسير استخدام التصنيفات الأحيائية الموحدة. وفي هذا الصدد، طُلب إجراء عملية التوحيد لتصنيفات كل من الكائنات الحيوانية الضخمة والعيانية والمتوسطة. وانصبّ تركيز أولى حلقات العمل المتصلة بتوحيد التصنيفات، والتي عُقدت بدعم من السلطة والشبكة الدولية للأبحاث العلمية المعنية بالنظم الإيكولوجية لأعماق البحار، على الكائنات الحيوانية الضخمة المرتبطة بالعقيدات المتعددة الفلزات. وتبيّن من استكشاف القيعان السحيقة في منطقة كلاريون - كليبرتون وجود تنوع بيولوجي شديد في العديد من النطاقات الحجمية. وما زال معظم هذا التنوع البيولوجي مجهولاً. واستضاف حلقة العمل الثانية معهد البحوث الكوري لعلوم وتكنولوجيا المحيطات في البحر الشرقي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ويُتوقع عقد حلقة العمل الثالثة بشأن الكائنات الحيوانية المتوسطة المرتبطة بالعقيدات المتعددة الفلزات في وقت لاحق من هذا العام في بلجيكا. وبعد الانتهاء من حلقات العمل تلك، سيكون بوسع المتعاقدين والقائمين على أنشطة التنقيب ومنظمات البحوث العلمية البحرية تزويد السلطة بمعلومات وبيانات قابلة للمقارنة بخصوص المناطق التي يقومون فيها بالاستكشاف أو بخصوص أنحاء أخرى من منطقة كلاريون - كليبرتون، ولأغراض وضع خطة للإدارة البيئية للمنطقة.

٦٦ - أما البند الثاني في الشروط القياسية لعقود الاستكشاف، فهو يلزم المتعاقدين بجملة أمور منها وضع تقديرات لمساحات المناطق القابلة للتعددين، في حال كانت تلك المناطق محدّدة، وبما يشمل تفاصيل عن رتب وكميات الاحتياطيات المثبتة والمحتملة والممكنة من العقيدات المتعددة الفلزات وعن ظروف التعدين في مناطق الاستكشاف (انظر ISBA/19/C/17، المرفق ٤، الفقرة ١١-٢ (ب)). ومع أن العديد من المتعاقدين قدّموا بعض البيانات والمعلومات في تقاريرهم السنوية عن الموارد الموجودة في مناطق استكشافهم من العقيدات المتعددة الفلزات، وُجدت مشاكل مماثلة فيما يتصل بالمعايير والتعاريف المطبقة فيما يخصّ الاحتياطيات المثبتة والمحتملة والممكنة من العقيدات المتعددة الفلزات. وللتغلب على تلك المشاكل، خاصةً وأن بعض العقود تنتهي مدّته خلال العامين القادمين، عقدت السلطة حلقة عمل بالتعاون مع حكومة الهند في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. واستُعرضت في حلقة العمل جملة أمور من بينها العمل التي يقوم به المتعاقدون لتصنيف الموارد في حالات عقود استكشاف العقيدات المتعددة الفلزات، وذلك للوقوف على مدى الحاجة إلى توحيد بيانات الموارد؛ وجرى بحث الممارسة المعمول بها حالياً في الأنشطة البرية لاستغلال المعادن، والمعايير الإبلاغية الوطنية لنتائج الاستكشاف وتصنيف الموارد؛ وجرى تحديد جوانب خاصة ينبغي معالجتها في معايير الإبلاغ عن الموارد في الحالات المتعلقة برواسب العقيدات المتعددة الفلزات؛ وتمت مساعدة المتعاقدين على التعرّف على أفضل الممارسات وتطبيقها في مجال تقييم الموارد من العقيدات المتعددة الفلزات؛ وجرى تحديد حجم ومدة الأعمال التي يتعين على المتعاقدين القيام بها لإنجاز عملهم في مجال تقييم موارد العقيدات المتعددة الفلزات في المناطق التي يمارسون فيها أعمال الاستكشاف. وخُصص في حلقة العمل إلى جملة استنتاجات منها أنه حتى في المناطق التي يحددها المتعاقدون كمناطق قابلة للتعددين، لا تستوفي الموارد من معايير التصنيف إلا ما يسمح بتصنيفها كموارد مستنتجة أو مبيّنة أو مُقاسة. فلا توجد موارد يمكن تصنيفها كاحتياطيات (مؤكدة أو محتملة أو ممكنة) حتى تُنجز اختبارات معدّات الجمع واختبارات التعدين التجريبي. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يمكن تحديد حجم إنتاج نظم التعدين المقترحة في غياب نتائج تلك الاختبارات، وهو ما تنتفي معه إمكانية التعويل على النماذج المالية لعمليات التعدين. وأبدى بعض المتعاقدين رغبتهم في إجراء اختبارات معدّات الجمع بشكل تعاوني، وكذلك بالنسبة لاختبارات التعدين التجريبي. وأوصي بأن تدعم السلطة إجراء اختبارات معدّات الجمع واختبارات التعدين التجريبي وجهود تقييم الأثر البيئي بشكل تعاوني بين المتعاقدين الراغبين، وذلك كوسيلة لمساعدة المتعاقدين على خفض التكاليف والمخاطر.

خامس عشر - التطوير التدريجي للإطار التنظيمي للأنشطة المضطّعة بها في المنطقة

٦٧ - تضطلع السلطة بدور أساسي في ضمان إنشاء إطار تنظيمي ملائم، وفقا للاتفاقية ولاتفاق عام ١٩٩٤، يكفل قدرا كافيا من الأمن الحيازي فيما يتعلق باستكشاف الموارد المعدنية في المنطقة واستغلالها في المستقبل، ويضمن في الوقت نفسه الحماية الفعالة للبيئة البحرية. وفي نهاية المطاف، ستتم بلورة هذا الإطار التنظيمي في شكل مدونة للتعدين تضم كامل المجموعة الشاملة للقواعد والأنظمة والإجراءات الصادرة عن السلطة لتنظيم التنقيب عن المعادن البحرية في المنطقة واستكشافها واستغلالها.

ألف - التنقيب والاستكشاف

٦٨ - تتألف مدونة التعدين حاليا من ثلاث مجموعات من الأنظمة تغطي أعمال التنقيب والاستكشاف فيما يتصل بكل من العقيدات المتعددة الفلزات (ISBA/19/C/17، المرفق)، والكبريتيدات المتعددة الفلزات (ISBA/16/A/12/Rev.1، المرفق)، والقشور المنغنيزية الحديدية الغنية بالكوبالت (ISBA/18/A/11، المرفق). وإضافة إلى تحديد العملية التي يتم من خلالها التقدم بطلبات للعقود ومنح العقود، تحدد الأنظمة الأحكام والشروط الموحدة للعقود التي تُبرم مع السلطة، والتي تنطبق على جميع الكيانات. وتُستكمل الأنظمة بتوصيات تصدرها اللجنة القانونية والتقنية لغرض توجيه المتعاقدين. وقد تم إلى الآن إصدار توصيات بشأن إجراء تقييم للآثار البيئية المحتملة لعمليات الاستكشاف (ISBA/19/LTC/8)، وبشأن الإبلاغ عن النفقات الفعلية والمباشرة (ISBA/21/LTC/11)، وبشأن تنفيذ برامج التدريب (ISBA/19/LTC/14).

باء - الاستغلال

٦٩ - شرعت اللجنة القانونية والتقنية في الأعمال التحضيرية المتعلقة بصياغة مشروع نظام لاستغلال المعادن البحرية في عام ٢٠١٤. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، شُرع في إجراء استقصاء لآراء الجهات صاحبة المصلحة بهدف الحصول من أعضاء السلطة، فضلا عن الجهات صاحبة المصلحة الحالية والمستقبلية، على معلومات ذات صلة بوضع إطار تنظيمي لاستغلال المعادن في المنطقة. وبدأت في إطار الاستقصاء عملية لإشراك واستشارة الجهات صاحبة المصلحة على نحو ما يتوخاه المجلس، فكانت هذه الحلقة الأولى في سلسلة من عمليات إشراك الجهات صاحبة المصلحة التي تتوقع السلطة إجراءها في إطار عملية وضع الإطار التنظيمي الذي يتضمن أفضل الممارسات المعاصرة، والذي تتوقع السلطة أن يُستفاد فيه من وجهات نظر الخبراء وتحليلاتهم وآرائهم المتعمقة في الأنشطة المنفّذة في المنطقة. وورد ما يزيد على ٥٠ ردا

على الدراسة الاستقصائية لآراء الجهات صاحبة المصلحة، وهي متاحة على موقع السلطة الشبكي. ونظرت اللجنة في هذه الردود في اجتماعها المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٥.

٧٠ - وخلال الدورة العشرين، طلب المجلس إلى اللجنة القانونية والتقنية أن تواصل عملها بشأن أنظمة الاستغلال على سبيل الأولوية وأن تتيح لجميع الدول الأعضاء في السلطة وكافة الجهات صاحبة المصلحة مشروع إطار لتنظيم الاستغلال في أقرب وقت ممكن بعد الاجتماع الذي ستعقده في شباط/فبراير ٢٠١٥. واستجابة لطلب المجلس، أصدرت اللجنة في آذار/مارس ٢٠١٥ تقريرا بعنوان: "وضع إطار تنظيمي لاستغلال المعادن في المنطقة" تضمّن جملة أمور منها مشروع إطار لتنظيم استغلال المعادن في المنطقة^(٣). ورافق مشروع الإطار مناقشة ريفية المستوى وطرح للمسائل الاستراتيجية التي ترى اللجنة أنها مهمة للمضي قُدّما بعملية وضع قواعد وأنظمة وإجراءات للاستغلال. وإضافة إلى ذلك، تضمّن التقرير خطة للعمل من أجل مواصلة تلك العملية.

٧١ - في آذار/مارس ٢٠١٥ أيضا، أصدرت الأمانة ورقة للمناقشة بشأن "وضع وتنفيذ آلية للدفع في المنطقة"^(٤). وتعرض الورقة الأهداف والمبادئ الرئيسية ذات الصلة بوضع القواعد والأنظمة والإجراءات فيما يتصل بإنشاء آلية للدفع بموجب نظام الاستغلال. وقد روعيت فيها التعليقات الواردة من أصحاب المصلحة الذين أجابوا على الدراسة الاستقصائية لآراء أصحاب المصلحة التي أحرقتها السلطة في عام ٢٠١٤. وقدّمت الورقة أيضا عددا من النقاط لكي تتم مناقشتها والنظر فيها من جانب الدول الأعضاء، بما في ذلك مقترح إنشاء آلية للدفع وما يتصل بذلك من أحكام. ويشكّل المضي قُدّما بآلية مالية عادلة ومنصفة تحديا كبيرا جدا، ويتمثل الهدف الرئيسي من ورقة المناقشة في أداء دور مزدوج كمنقطة انطلاق للمناقشات وكإسهام لتوفير هيكل وتوجّه ما لتلك المناقشة. وتسلّط الورقة الضوء أيضا على ضرورة الاطلاع على أحدث البيانات والتقديرات والتوقعات المالية والاقتصادية من أجل وضع نماذج مالية لدعم الافتراضات والتوصيات التي سترفع إلى المجلس مستقبلا.

جيم - القوانين والأنظمة الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار العميقة

٧٢ - يُذكر أنه في الدورة السابعة عشرة للسلطة، المعقودة في عام ٢٠١١، طلب مجلس السلطة إلى الأمين العام أن يُعدّ تقريرا عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية التي اعتمدها

(٣) يمكن الاطلاع عليه على العنوان الشبكي: www.isa.org.jm/files/documents/EN//Survey/Report-2015.pdf.

(٤) يمكن الاطلاع عليها على العنوان الشبكي: www.isa.org.jm/files/documents/.../DiscussionPaper-FinMech.pdf.

الدول المزكية وغيرها من أعضاء السلطة فيما يتعلق بالأنشطة التي تمارس في المنطقة، ودعا الدول المزكية وغيرها من أعضاء السلطة إلى القيام، حسب الاقتضاء، بتزويد أمانة السلطة بمعلومات عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ذات الصلة أو بنصوص تلك القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية (انظر ISBA/17/C/20، الفقرة ٣). ولاحقا، أنشأت الأمانة قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت تتضمن المعلومات المتعلقة بالقوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية التي قدمت إليها أو نصوصها، وقدمت تقريرا سنويا عن حالة هذه التشريعات الوطنية إلى المجلس (ISBA/18/C/8 و Add.1 و ISBA/20/C/12، و ISBA/20/C/11 و Corr. 1 و Add.1).

٧٣ - وحتى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٥، كانت الدول التالية قد قدمت معلومات عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ذات الصلة أو نصوصها: ألمانيا، وبلجيكا، وتونغا، وجزر كوك، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، وزامبيا، والصين، وعمان، وغيانا، وفرنسا، وفيجي، والمكسيك، والمملكة المتحدة، وناورو، ونيجيريا، ونيوزيلندا، ونيوي، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة، واليابان. ووردت معلومات أيضا من أمانة جماعة المحيط الهادئ باسم منطقة جزر المحيط الهادئ.

سادس عشر - حلقات العمل والحلقات الدراسية

٧٤ - منذ عام ١٩٩٨، عقدت السلطة حلقات عمل دولية تناولت مسائل علمية وتقنية كي تستمد منها أفضل مشورة علمية متاحة من أجل صياغة القواعد والأنظمة والإجراءات اللازمة لإدارة الأنشطة في المنطقة. وتشكل حلقات العمل هذه آلية هامة لتعزيز وتشجيع البحوث العلمية البحرية في المنطقة، فضلا عن أنها تمثل منتدى للتعاون مع الجهات المتعاقدة والأوساط العلمية الدولية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقدت حلقتا عمل دوليتان.

ألف - حلقة عمل عن تصنيف موارد العقيدات المتعددة الفلزات

٧٥ - عُقدت حلقة العمل الدولية المتعلقة بتصنيف موارد العقيدات المتعددة الفلزات في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في غوا، بالهند. وقد نظمت السلطة حلقة العمل تلك بالتعاون مع وزارة علوم الأرض في الهند. وتمثلت الأهداف الرئيسية لحلقة العمل في التثبّت من حالة الأعمال التي اضطلعت بها الجهات المتعاقدة لاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة، بغرض وضع معايير لبيانات الاستكشاف والموارد المطلوبة من الجهات المتعاقدة ووضع التوجيهات المتعلقة بتصنيف تلك الموارد المعدنية.

٧٦ - وحضر حلقة العمل ٤٠ مشاركا من ١٥ بلدا مختلفا، بمن فيهم ممثلون لمعظم الجهات المتعاقدة التي تتعامل مع السلطة. وحضر حلقة العمل أيضا خبراء من لجنة المعايير الدولية للإبلاغ عن احتياطات المعادن، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، من أجل تقديم معلومات عن تطبيق نموذج اللجنة للإبلاغ الدولي وتصنيف الأمم المتحدة الإطاري للمعادن.

٧٧ - وأوصى المشاركون في حلقة العمل بضرورة قيام السلطة بإعداد مبادئ توجيهية لتصنيف الموارد في أقرب وقت ممكن لأغراض رفع التقارير إلى السلطة. وتم وضع مشروع معيار للإبلاغ استنادا إلى نموذج الإبلاغ الدولي، وهو الآن قيد استعراض اللجنة القانونية والتقنية، حيث يُتوقع اعتماده خلال الدورة الحادية والعشرين كتوصية لتوجيه الجهات المتعاقدة. وأوصت حلقة العمل أيضا بسبل يمكن للجهات المتعاقدة من خلالها أن تتعاون في إجراء اختبارات التعدين التجريبية ودراسات الأثر البيئي.

باء - حلقة عمل بشأن أساليب التصنيف الأحيائي للكائنات الحيوانية العيانية في منطقة كلاريون - كليبرتون وتوحيد تصنيفاتها

٧٨ - عُقدت حلقة عمل عن أساليب التصنيف الأحيائي للكائنات الحيوانية العيانية في منطقة كلاريون - كليبرتون وتوحيد تصنيفاتها في الفترة من ٢٣ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، واستضافها معهد بحوث البحر الشرقي، في أولجين، بجمهورية كوريا. وكانت هذه هي الحلقة الثانية في سلسلة من ثلاث حلقات عمل بشأن الكائنات الحيوانية الضخمة والعيانية والمتوسطة، على التوالي، تم الاتفاق عليها بين الأمين العام للسلطة والجهات المتعاقدة في اجتماع عُقد في كينغستون في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وحضر حلقة العمل ما مجموعه ٤٢ شخصا من ٢٣ بلدا، بما في ذلك خبراء علميون، وأعضاء اللجنة القانونية والتقنية، وعلماء يعملون لدى الجهات المتعاقدة. واستُهلّت حلقة العمل بيوم ونصف اليوم من عروض الخبراء، ثم نصف يوم قدم فيه العلماء العاملون لدى الجهات المتعاقدة خبراتهم المكتسبة حتى الآن في مجال جمع عينات الكائنات الحيوانية العيانية وتحديد أنواعها. ثم أُجريت على مدى ثلاثة أيام دراسات تطبيقية لعينات مأخوذة في البحار العميقة، وأُجريت بعدها مناقشة عامة ختامية واعتمدت ١٨ توصية لتحسين الدراسات المستقبلية للكائنات الحيوانية العيانية من أجل إجراء دراسات خط الأساس على النحو السليم.

٧٩ - وحققت حلقة العمل أربعة إنجازات كبيرة، هي كالاتي: (أ) جرى وضع تسميات موحدة مع ما يرتبط بها من الأوصاف والمفاتيح وإتاحتها للجهات المتعاقدة لاستخدامها؛ (ب) جرت التوصية بوضع نمط موحد لتصنيف الأحياء يشمل الأساليب التي ينبغي أن تتبعها الجهات المتعاقدة في أخذ العينات وتخزينها؛ (ج) جرى توفير المبادئ التوجيهية والإجراءات

الواجب على الجهات المتعاقدة استخدامها في إجراء دراسات خط الأساس؛ (د) من المتوقع أن تفضي المناقشات والمبادئ التوجيهية المتفق عليها إلى تحديد المعايير الدنيا لتوفير البيانات التي يُستند إليها في تعيين المناطق المرجعية للأثر والمناطق المرجعية للحفاظ داخل مناطق الاستكشاف. وإجمالاً، مثلت حلقة العمل خطوة رئيسية في سد أهم الثغرات الموجودة في مجال الإبلاغ بالبيانات البيئية عن طريق توفير التوجيه والمعارف بشأن تصنيف أنواع الكائنات الحيوانية العيانية. وستُعقد حلقة العمل الثالثة في السلسلة، والمتعلقة بالكائنات الحيوانية المتوسطة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وستستضيفها جامعة غينت، في بلجيكا.

جيم - الحلقات الدراسية التوعوية

٨٠ - تنظم السلطة حلقات دراسية للتوعية في شراكة مع البلد المضيف ومع خبراء من مختلف المؤسسات العلمية والقانونية المتصلة بالاتفاقية. وتهدف الحلقات الدراسية إلى إتاحة المجال للقاء خبراء من الأوساط القانونية والعلمية الدولية بمسؤولين حكوميين وعلماء وباحثين وأكاديميين وطنيين وإقليميين لمناقشة البحوث العلمية المتعلقة بالمعادن البحرية واقتراح الآليات الكفيلة بتحسين التعاون الإقليمي في مجال البحث العلمي وتنمية الموارد المعدنية البحرية. وشملت المواضيع التي تناولها المشاركون في الحلقات الدراسية حالة النظم القانونية التي وُضعت من أجل أنشطة استخراج المعادن، وأنواع المعادن الموجودة في المنطقة، وتقييم الموارد، وحماية وحفظ البيئة البحرية من تأثيرات التنقيب والاستكشاف والتعدين، وبناء القدرات.

٨١ - وعُقدت الحلقة الدراسية العاشرة للتوعية في الفترة من ١٧ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥ في تشواني، بجنوب أفريقيا، واستضافتها وزارة العلاقات الدولية والتعاون ومجلس علوم الأرض في جنوب أفريقيا. وركزت الحلقة على التحديات والفرص الماثلة أمام أفريقيا فيما يتعلق بالبحث العلمي والتنقيب عن المعادن واستغلالها في المنطقة.

٨٢ - وقد عقدت الحلقات الدراسية السابقة في مانادو (٢٠٠٧)، وريو دي جانيرو (٢٠٠٨)، وأبوجا (٢٠٠٩)، ومدريد (٢٠١٠)، وكينغستون (٢٠١١)، ومكسيكو سيتي (٢٠١٣)، وفي مقر الأمم المتحدة بنيويورك (٢٠١٠ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤). وستُعقد الحلقة الدراسية التوعوية التالية في شبلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

سابع عشر - تنمية القدرات والتدريب

٨٣ - تتبع السلطة طريقتين رئيسيتين تسعى من خلالهما إلى الوفاء بمسؤولياتها في تعزيز البحوث العلمية البحرية في المنطقة وبناء القدرات البحثية والتكنولوجية للدول النامية في ميدان البحار العميقة بموجب المادتين ١٤٣ و ١٤٤ من الاتفاقية. وتمثل الطريقتان في (أ) برامج التدريب التي يقدمها أصحاب عقود الاستكشاف في المنطقة استيفاءً للشرط المفروض عليهم بموجب هذه العقود؛ (ب) وصندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة. وقد انتهت السلطة مؤخرا أيضا من وضع إطار رسمي لبرنامج التدريب الداخلي الذي تقدمه.

ألف - التدريب الذي يقدمه المتعاقدون

٨٤ - يلتزم المتعاقدون مع السلطة قانونا بتقديم وتمويل فرص تدريب لمتدربين من الدول النامية والموظفي السلطة. وينبع السند القانوني لهذا الإلزام من أحكام الاتفاقية واتفاق عام ١٩٩٤ وتنص عليه الشروط الموحدة للعقود. ويتمثل الغرض من هذا الإلزام في كفالة تزويد موظفين من الدول النامية بالخبرات التشغيلية المناسبة لتأهيلهم للمشاركة في عمليات التعدين في قاع البحار العميقة. وتوضع برامج التدريب عموما بعد التفاوض بين السلطة والمتعاقد، وفقا للتوصيات التوجيهية التي تصدرها اللجنة القانونية والتقنية، والتي تدرج في عقد الاستكشاف باعتبارها الجدول ٣ منه.

٨٥ - وفي عام ٢٠١٣، اعتمدت اللجنة صيغة منقحة ومحدثة من التوصيات التي تتضمن توجيهات للمتعاقدين بشأن شكل البرامج التدريبية ومحتواها (ISBA/19/LTC/14)، مما أفضى إلى زيادة كبيرة في العدد المتوقع لفرص التدريب المقدمة من المتعاقدين. وفي الوقت نفسه، قامت الأمانة بتبسيط الإجراءات الداخلية التي تتبعها في الدعوة إلى تقديم طلبات الترشيح للتدريب وفي إدارة عملية اختيار المرشحين، بالاشتراك مع اللجنة. ويتضمن ذلك إنشاء صفحة على الموقع الشبكي وتخصيصها لنشر فرص التدريب، وتبسيط نموذج الطلب، وإنشاء قائمة دائمة بأسماء المرشحين المؤهلين لفرص التدريب. وبالنظر إلى أنه من المتوقع خلال السنوات الخمس المقبلة توافر أكثر من ١٠٠ فرصة تدريبية، ستواصل الأمانة استكشاف الطرق الكفيلة بتوسيع نطاق الإعلان عن هذه الفرص إلى الحد الأقصى واجتذاب المرشحين المؤهلين.

٨٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدرت دعوات لتقديم طلبات للالتحاق بثلاثة من البرامج التدريبية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، اختارت اللجنة القانونية والتقنية أربعة مرشحين

وتسعة مرشحين بديلين لبرامج الزمالة والتدريب الهندسي التي تنظمها الرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات. بموجب العقد المبرم معها لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات. وكان من المقرر أن تبدأ هذه البرامج في آذار/مارس ٢٠١٥، لكنها تأجلت إلى تموز/يوليه ٢٠١٥. وحُدد مرشحان للانضمام إلى البرنامج التدريبي الذي تنظمه شركة تونغفا المحدودة للتعدين البحري، والمقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وسيقدم متعاقد ثالث، وهو شركة المملكة المتحدة المحدودة لموارد قاع البحار، برنامجين مدتهما أربع سنوات لنيل درجة الدكتوراه من جامعة بليموث، المملكة المتحدة، لمرشحين اثنين من الدول النامية. وسيتلقى أحد المتدربين تدريباً برابياً على تحليل العقيدات المتعددة الفلزات باستخدام تقنيات التصوير والتحليل المتقدمة، أما الثاني، فسيتلقى تدريباً على البيولوجيا البحرية في البحار العميقة. وعُصم الإعلان عن هذين البرنامجين على جميع الدول الأعضاء، وكذلك من خلال المؤسسات والبرامج العلمية الدولية ذات الصلة، في نيسان/أبريل ٢٠١٥. ومن المقرر أن يبدأ البرنامجان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وستتولى اللجنة القانونية والتقنية الاختيار النهائي للمرشحين أثناء اجتماعاتها في تموز/يوليه ٢٠١٥، بالتشاور مع شركة المملكة المتحدة المحدودة لموارد قاع البحار وجامعة بليموث.

٨٧ - ويُؤسف الأمين العام أن يبلغ عن فقدان المتدرب كليدي كولوا من بابوا غينيا الجديدة في حادث وقع في عرض البحر في آذار/مارس ٢٠١٥، أثناء وجوده على متن سفينة الأبحاث الروسية R/V Professor Logachev لدى إبحارها إلى منطقة العقد الروسي في مرتفع وسط المحيط الأطلسي. ويعرب الأمين العام عن تعازيه إلى حكومة بابوا غينيا الجديدة وإلى أسرة السيد كولوا، ويعرب عن تقديره للسلطات الروسية لاضطلاعها بتحقيق مستفيض ومتأن في ملابسات الحادث المأساوي الذي أودى بحياة السيد كولوا.

باء - صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية

٨٨ - يهدف صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية إلى تنشيط وتشجيع البحوث العلمية البحرية في المنطقة لصالح البشرية جمعاء، ولا سيما من خلال دعم مشاركة العلماء والتقنيين المؤهلين من البلدان النامية في برامج البحوث العلمية البحرية ومنحهم فرصاً للمشاركة في برامج التدريب والمساعدة التقنية والتعاون العلمي. ويمكن لأي بلد نامٍ أو أي بلد آخر تقديم طلبات للحصول على مساعدة من الصندوق إذا كان الغرض من المنحة هو إفادة علماء من البلدان النامية. ووفقاً للإجراءات المتفق عليها، يعين الأمين العام للسلطة فريقاً استشارياً لتقييم طلبات الحصول على المساعدة من الصندوق ورفع توصيات بشأنها إلى

الأمين العام. ويعيّن أعضاء الفريق الاستشاري لمدة ثلاث سنوات. وقد عيّن الأمين العام أعضاء جددًا في الفريق في عام ٢٠١٤. وترد أسماء أعضاء الفريق الاستشاري في مرفق هذا التقرير.

٨٩ - وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤، كان ما مجموعه ٦٦ شخصا من العلماء أو المسؤولين الحكوميين من ٣٦ بلدا ناميا قد استفادوا من الدعم المالي المقدم من صندوق الهبات. وكان المستفيدون من الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإندونيسيا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتونس، وجامايكا، وجزر كوك، وجنوب أفريقيا، وسري لانكا، وسورينام، وسيراليون، والصين، وغيانا، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، والكاميرون، وكوستاريكا، وكولومبيا، ومالطة، ومدغشقر، ومصر، وملديف، وموريتانيا، وموريشيوس، وميكرونيزيا، وناميبيا، ونيجيريا.

٩٠ - ويتعيّن على أمانة السلطة أن تحرص في إدارتها للصندوق على وضع ترتيبات مع الجامعات والمؤسسات العلمية والمتعاقدين وغير ذلك من الكيانات لإيجاد فرص لمشاركة علماء البلدان النامية في أنشطة البحوث العلمية البحرية. ويمكن أن تشمل هذه الترتيبات تخفيض رسوم التدريب أو الإعفاء منها. وقد نفذت الأمانة عددا من الأنشطة الرامية إلى لفت انتباه مجتمع المانحين الدوليين إلى الفرص التي يتيحها الصندوق، وتشجيعهم على تقديم مساهمات إضافية. وتشمل هذه الأنشطة إصدار نشرات صحفية ومواد ترويجية، وإدارة صفحة إلكترونية مصممة خصيصا لهذا الغرض (www.isa.org.jm/contractors/endowment-fund)، وتكوين شبكة من المؤسسات المتعاونة التي قد ترغب في توفير فرص للمشاركة في دوراتها التدريبية أو أنشطتها البحثية. وتضم الشبكة حاليا أعضاء من المركز الوطني للأوقيانوغرافيا (المملكة المتحدة)، والمعهد الوطني لتكنولوجيا المحيطات (الهند)، والمعهد الفرنسي للأبحاث استغلال البحار (فرنسا)، والمعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية (ألمانيا)، والمعهد الوطني للأوقيانوغرافيا (الهند)، ومتحف التاريخ الطبيعي (المملكة المتحدة)، وجامعة ديوك (نورث كارولينا، الولايات المتحدة)، والجامعة المكسيكية الوطنية المستقلة، ومؤسسة التعاون الدولي في دراسات قمم المرتفعات البحرية، وهي منظمة دولية غير ربحية تشجع الدراسات المتعددة التخصصات المتعلقة بمراكز اتساع القشرة المحيطية.

٩١ - واستفاد شخصان من التدريب الممول من صندوق الهبات حتى الآن في عام ٢٠١٥. فقد أتم عبد الكريم ربيعو (نيجيريا) ورينيه مكدونالد (جامايكا) التدريب في عرض البحر في

إطار مشروع المنفس الحراري المائي في جنوب غرب المحيط الهندي، الذي ينفذه المعهد الثاني للأوقيانوغرافيا بالصين.

٩٢ - وفي الاجتماع الثاني عشر للفريق الاستشاري، المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٥، أوصى الفريق بتخصيص الدعم المالي المقدم من صندوق الهبات لدعم ثلاثة برامج تدريبية على النحو التالي: مشاركة عدد يصل إلى ستة مشاركين في الدورة التي ستعقدتها أكاديمية رودس للقانون والسياسات في رودس، اليونان، في تموز/يوليه ٢٠١٥؛ وتقديم ستة منح مالية من خلال الشبكة الدولية للأبحاث العلمية في النظم البيئية لأعماق البحار لتمويل حضور الندوة الدولية الرابعة عشرة عن بيولوجيا البحار العميقة في أفيرو، البرتغال، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛ ودعم حضور ستة مرشحين من البلدان النامية للدورة العاشرة لأكاديمية ماركو بولو - جنغ هي للقانون الدولي والسياسات الدولية في مجال المحيطات في تموز/يوليه ٢٠١٥ في شيامن، الصين.

٩٣ - وفي الوقت نفسه، لاحظ الفريق الاستشاري أنه في ظل البيئة الحالية التي تتسم بانخفاض أسعار الفائدة، فإن صندوق الهبات يدرّ فائدة تقل نسبتها عن واحد في المائة، وبالتالي فهو لا يواكب معدل التضخم أو تكاليف البحث العلمي البحري. وبناء على توصيات الفريق الحالية، سيُستنفد التمويل المتاح للمشاريع تماما في عام ٢٠١٥. وأوصى الفريق بأن تنظر لجنة المالية في بدائل لاستثمار وإدارة أموال صندوق الهبات كي تحقق نمواً بالقيمة الحقيقية. وستتناول لجنة المالية هذه المسألة في اجتماعها في تموز/يوليه ٢٠١٥.

٩٤ - وستواصل الأمانة اتخاذ خطوات لحشد اهتمام المانحين المحتملين والشركاء المؤسسين بصندوق الهبات. وفي هذا الصدد، يُلاحظ أن الجمعية العامة أعربت، في الفقرة ٥٢ من قرارها ٢٤٥/٦٩، عن تقديرها للدول التي قدمت مساهمات إلى صندوق الهبات، وشجعت الدول على تقديم مساهمات إضافية إلى الصندوق. ويُلاحظ أيضاً أنه خلال الدورة العشرين لمجلس السلطة، أعرب المجلس، في مقرره الصادر بشأن ميزانية السلطة لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦ (ISBA/20/C/21)، عن تقديره لأعضاء السلطة الذين قدموا تبرعات إلى صندوق الهبات، وشجع أعضاء السلطة بقوة على تقديم مثل هذه التبرعات إلى الصندوق. ويعد صندوق الهبات من أهم الآليات التي تتيح المجال لبناء القدرات في مجال البحوث العلمية البحرية في أعماق المحيطات، ويود الأمين العام أن يشجع أعضاء السلطة، والدول الأخرى، والمنظمات الدولية ذات الصلة، والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والتقنية، والمنظمات الخيرية، والشركات، والأفراد على المساهمة في الصندوق.

جيم - التدريب الداخلي

٩٥ - تقبل السلطة المتدربين الداخليين بشكل محدود حسب الاحتياجات المحددة للمكاتب المعنية داخل الأمانة وحسب قدرتها على دعم المتدربين الداخليين واستضافتهم والإشراف عليهم بفعالية. وإضافة إلى ذلك، تشارك السلطة منذ عام ٢٠١١ كمؤسسة مضيئة في برنامج الزمالات المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيون اليابانية لتنمية الموارد البشرية والنهوض بالنظام القانوني في محيطات العالم، الذي تديره شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.

٩٦ - وفي عام ٢٠١٤، وبسبب تزايد الاهتمام ببرنامج التدريب الداخلي، وإن كان هذا أمرا يبعث على الترحيب، وضع الأمين العام إطارا رسميا للبرنامج، حيث أصدر إجراءات تهدف إلى تبسيط وتوحيد إجراءات الاختيار. ولبرنامج التدريب الداخلي غرض ذو شقين، ألا وهما: (أ) توفير إطار يمكن من خلاله للطلاب والمسؤولين الحكوميين الشباب من مختلف الخلفيات الأكاديمية أن يتعرفوا عن قرب على الأعمال والمهام التي تضطلع بها السلطة من أجل إثراء خبرتهم التعليمية و/أو اكتساب خبرة في أعمال السلطة؛ (ب) وتمكين السلطة من الانتفاع بمساعدة طلاب مؤهلين ومسؤولين حكوميين شباب من المتخصصين في مختلف المجالات المهنية الداخلة في نطاق أنشطتها. والبرنامج لا يتألف من وظائف تدريب داخلي محددة بشكل واضح؛ بل تقوم السلطة بتحديد عدد هذه الوظائف وطبيعتها بشكل مستمر حسب احتياجات المكاتب المختلفة. وبالتالي، تتم إجراءات الاختيار والتعيين بشكل مستمر، ويؤدي كل متدرب الواجبات المكلف بها تحت إشراف موظف مكلف من السلطة.

٩٧ - ويكون المتدربون الداخليون مسؤولين، حسب الاقتضاء، عن استصدار التأشيرات اللازمة وإجراء ترتيبات سفرهم إلى كينغستون ومنها، وكذلك عن الإقامة والسفر في كينغستون. ولا تعوضهم السلطة ماليا. فتكاليف وترتيبات السفر والتأشيرات والإقامة ومصروفات المعيشة يتحملها المتدربون الداخليون أو المؤسسات التي ترعاها. ولا تتحمل السلطة أي مسؤولية عن التأمين الصحي للمتدرب الداخلي أو التكاليف الناشئة عن إصابته أو مرضه أو وفاته أثناء مدة التدريب الداخلي. ويتعين على مقدمي طلبات التدريب الداخلي أن يثبتوا أن لديهم تأمينا صحيا يغطيهم طوال فترة التدريب الداخلي في مركز العمل وأن يقدموا شهادة سلامة صحية قبل بدء التدريب. ولا تتحمل السلطة أي مسؤولية عن فقدان أو تلف متعلقاتهم الشخصية أثناء فترة التدريب الداخلي. وبعد إتمام برنامج التدريب الداخلي، تصدر السلطة شهادات للمتدربين. والأمين العام يرحب بأي مقترحات لتمويل برنامج التدريب الداخلي من أجل إتاحة المجال لاستفادة أفراد البلدان النامية من هذه الفرص.

أعضاء الفريق الاستشاري لصندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في
المنطقة التابع للسلطة الدولية لقاع البحار، ٢٠١٤-٢٠١٧

جورجي تشير كاشوف (معاد تعيينه)

نائب المدير

معهد الجيولوجيا والموارد المعدنية للمحيطات، الاتحاد الروسي

جان - ميشيل ديباكس

الممثل الدائم لفرنسا لدى السلطة الدولية لقاع البحار وسفيرها فوق العادة ومفوضها في جامايكا

دونغ شياوجون

الممثل الدائم للصين لدى السلطة الدولية لقاع البحار وسفيرها فوق العادة ومفوضها في جامايكا

أرييل فرنانديز

الممثل الدائم للأرجنتين لدى السلطة الدولية لقاع البحار وسفيرها فوق العادة ومفوضها في

جامايكا

كيم جونيير

كبير العلماء

Ocean Networks، كندا

ناتسومي كاميا

نائب المدير العام

شركة اليابان الوطنية للنفط والغاز والمعادن

تومو مونتي

الممثل الدائم للكاميرون لدى السلطة الدولية لقاع البحار ولدى الأمم المتحدة

غوردون باترسون (معاد تعيينه)

باحث في علم الحيوان

قسم علوم الحياة، متحف التاريخ الطبيعي، لندن